

بهذه الأسباب يجب إقالة وزير الثقافة ومحاكمته

زمن الهرطقة الثقافية

خص الدكتور عبد الكريم برشيد جريدتنا بمقال ينتقد فيه زمن انحسار الثقافة ،ونزولها للحضيض ...في عهد الاشتراكي محمد الأشعري ، واعتبر رائد الاحتفالية بالمغرب اقصاء الكتب من المعرض الدولي بمثابة اغتيال لها ، وتساءل ان كانت وزارته قد تخلت عن دورها النبيل والمثل في تشجيع الابداع وارتدت جبة جهاز بوليسي ؟...

باسم تلك الديموقراطية المتوحشة، والتي هي صناعة مغربية أصيلة، يتم الاعتداء اليوم على كل القيم، ويتم تزييف كل الحقائق، ويتم القفز على كل القوانين والأعراف، ويتم التنكر للأخلاق، ويكون الانطلاق أساسا من الأنا المريضة والمتضخمة، وتكون هذه الأنا منزهة ومقدسة، لا يأتيها الباطل لا من اليمين ولا من اليسار، ولا من الخلف ولا من الأمام، ولا من أية جهة من الجهات، ومن طبيعة هذا الأنا الديموقراطي جدا جدا، أنه لا يعترف إلا بأناه المنغلقة والمسيجة بالأسلاك الشائكة، وهو وحده العلم والمعرفة، وهو الحق والحقيقة، وهو الجمال والكمال، وهو النور والضياء، وهو البدء والانتهاء، وبهذا يكون الآخرون كلهم ـ ونحن منهم ولا فخر ـ إرهابيين وظلاميين وعدميين ومارقين وجاحدين ومصابين بعمى الألوان ..

في هذه المناخ (الديموقرراطي) يتم منع الحوار الديموقراطي، وتلك هي المفارقة الغريبة والعجيبة، وتتم مصادرة الكلام، ومصادرة الكتابة، ومصادرة الاختلاف، ويصبح الحوار مناجاة الذات مع المرآة، ولا شيء غير ذلك، والحوار مع من؟ وهل نحن إلا كائنات شبحية طائرة في الفراغ؟ فهم وحدهم الامتلاء ونحن الفراغ، وهم الوجود ونحن العدم، وهم الصوت ونحن الصدى، وهل يجوز الحوار مع شبه كائنات بشرية؛ كائنات ظلية وشبحية، هي اليوم غائبة أو هي مغيبة؟

وفي هذا العالم السوريالي إذن، والعبثي جدا، يصبح الرأي الواحد الأوحد هو وحده الرأي، ويصبح كل ما عداه دجلا وشعوذة، ويكون هرطقة وديماغوجية، وبهذا يحقق المغرب شعار الوحدة، ويتم هذا رغم أنف الدستور، ورغم أنف قانون الحريات العامة، ورغم أنف خطاب التعدد والاختلاف، ورغم كل الشعارات التي تملأ وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية.

في هذا المغرب الديموقراطي إذن، يتم الانقلاب على الديموقراطية، ويتم ذبح الحرية واغتصابها في واضحة النهار، وذلك بشكل وحشي وهمجي وبدائي، ويتم إقامة المشانق لإعدام الصحافة المشاغبة والمشاكسة، ويصبح الآخر ممنوعا من الوجود أولا، ويكون ممنوعا من الهوية ثانيا، وممنوعا من الاختلاف ثالثا، وممنوعا من التفكير رابعا، وممنوعا من التعبير الحر خامسا، ويكون كل من يبدع شعارا جديدا، في هذا المغرب(الجديد) من خارج دفتر الشعارات الرسمية، ومن خارج لغتها الخشبية، ومن خارج قاموسها المقدس، فإنه لابد أن يكون متهما في وطنيته، وفي أفكاره، وفي أحلامه، وفي سلامة نواياه.

وتعتمد هذه الديموقراطية المتوحشة على آلية الاتهام، والتي هي آلية قديمة قدم التاريخ والجغرافيا معا، والتي تقوم أساسا على مطاردة الآخر، وعلى ملاحقته، وعلى نفيه، وعلى مصادرة حريته، وعلى اغتياله أيضا، ماديا أو معنويا، وذلك بعد أن يتم سل شعرته من شرع العشيرة، وبعد أن يتم إخراجه من جلباب الوطنية، أو من جلباب الدين أو الإيديولوجيا، أو من إجماع الجماعة الوهمية، واعتمادا على هذه (المنهجية) أو هذه الآلية، فقد تم تكفير كثير من العلماء، وتم حرق كتبهم، وتمت السخرية من كثير من اجتهاداتهم العلمية والفكرية والأدبية والفنية، ولقد كان التاريخ شاهدا على كثير من المآسي ومن التجاوزات التي تمت باسم ملاحقة الشعوذة والمشعوذين، وباسم ملاحقة السحر والسحرة، وباسم محاصرة الدجل والدجالين، وأعتقد أن ما يحدث اليوم في المغرب، لا يختلف كثيرا عن مطاردة العلماء والساحرات، وذلك كما تم في أوربا القرون الوسطى، نفس الإرهاب الفكري، ونفس المنع والقمع، ولكن الأسماء والعناوين تختلف بكل تأكيد.

إنني لا أفهم أبدا، ولا أظن أن أحدا غيري يمكن أن يفهم أيضا، كيف أن وزارة الثقافة المغربية، وهي المؤتمنة على العقل والعقلانية، والمؤتمنة على الوجدان العام، والمؤتمنة على العبقرية والنبوغ، والمؤتمنة على فعل الاجتهاد، والذي له أجره دائما، حتى في حال الخطأ، كيف أن هذه الوزارة (المغربية) وفي ظل الحرب الأمريكية على وهم الإرهاب، تخون رسالتها الحقيقية، وتتنكر لمبدأ وجودها، والذي هو خدمة الثقافة الإنسانية، وذلك في تعددها وتنوعها، وبكل ألوانها وأشكالها، وبكل تعارضاتها وتناقضاتها المشروعة، وبكل أحلامها وأوهامها، وبكل مزاعمها وادعاءاتها، وبكل قفزاتها وشطحاتها .. إنني لا أفهم، كيف أن هذه الوزارة؛ المعاصرة والحديثة، تصبح كنيسة من كنائس القرون الوسطى، وتصبح إقطاعية من زمن مضى .. نعم، مضى نظريا، ولكنه لم يرحل بعد، ولا أفهم أيضا، كيف يصبح لهذه الكنيسة أسرار خفية، ويكون لها وحي ينزل عليها من البيت الأبيض، ويكون لها قساوسة وأحبار، يحتكرون وحدهم العلم والمعرفة، ويفتون بما يشاءون، ويحكمون بما يريدون، ويتهمون كل علم غير علمهم بأنه سحر حرام، وبأنه شعوذة مشعوذين، وبأنه دجل دجالين، وأن تكون لهذه الكنيسة الثقافية مفاهيم وتعاليم خاصة، وتكون لها حدود لا يمكن أن يقفز عليها إلا الملعونون والمارقون والكافرون ..

إن هذه الوزارة إذن، وهي تعيش ردتها الجاهلية، تنتقل من سلطة ثقافية لخدمة المعرفة، إلى سلطة متسلطة لخدمة الأصنام والأوثان الجديدة، وهي بهذا تنسى أنها موجودة أساسا لخدمة الثقافة والمثقفين، وخدمة القيم الرمزية الخالدة والمتجددة، وتنسى أن الثقافة هي حوار قبل كل شيء، وأن الحوار الحق لا يمكن أن ينهض إلا على أساس تعدد الأصوات واختلافها، وهو لا ينهض، بشكل حقيقي، إلا على حرية هذه الأصوات؛ المختلفة والمخالفة بالضرورة، وعليه، فإنه لا يمكن أن نتصور وجود إبداع حقيقي اليوم، وذلك في ظل سياسة الإتباع، والتي هي سياسية قطيعية وحشية وبهيمية، سياسة لا تليق بالإنسان العاقل والفاعل والمبدع.

وأعتقد، بأنه لا يمكن لوزارة الثقافة أن تحقق نهضة ثقافية حقيقية، بالاعتماد فقط إقامة حظائر المنع، وبإغراق البلاد والعباد بالتعليمات والتوجيهات الحزبية الضيقة، وبتشويه الخرائط الثقافية بالخطوط الخضراء وبالخطوط الحمراء، وبالخطوط السوداء، وبتأسيس اللجان البوليسية، وبإقامة مراكز الحراسة والتفتيش في كل مكان، وبإقامة المحاكم التي تدين النوايا، وتحاكم الأحلام، وتضع الأمة كلها موضع الشك والريبة .

وتنسى هذه الوزارة أيضا، أنه ليس من مهامها أن تمارس المنع على الأفكار، وعلى الكتب، وعلى الاجتهاد، وأن إقامة معرض دولي للكتاب بمدينة الدار البيضاء، لا يمكن أن يكون مجرد واجهة لعرض الأغلفة الملونة، ولا لبيع الورق والكاغيط، ولكنه ملتقى الأفكار والآراء، وملتقى التصورات والاجتهادات قبل كل شيء، وإن ملتقى الطرق ـ كما يعرف الجميع ـ هو مفترقها في نفس الوقت، وعليه، فإن استبعاد أية (عينة) من الكتب، وكيفما كانت المبررات والحيثيات والخلفيات والمرجعيات، لا يمكن أن يكون فعلا حضاريا أبدا، وإن منع أي كتاب من التداول، بشكل إداري، واعتمادا على حسابات غير ثقافية، لا يمكن أن يكون إلا اعتداءا على حق الآخرين في التفكير وفي الاجتهاد، وعلى حقهم أيضا في الاختلاف المشروع .

إن الأساس، في أي كتاب من الكتب، أنه رأي قبل كل شيء، أو أنه رؤية، أو أنه تصور نظري، أو أنه اقتراح، أو أنه موقف، وعليه، فليس ضروريا أن يكون هذا الرأي صائبا بالضرورة، وأن يكون مثل آرائنا المعروفة والمألوفة، وأن يشبهها ويكررها في الكليات والجزئيات، وكل رأي لا يشبه صاحبه لا يعول عليه، وفي مجال تعايش الآراء والأفكار، وفي حقل صراعها الرمزي، فإنه لا مجال لمواجهة أي رأي من الآراء إلا بما يناقضه، وبما يخالفه من الآراء الأخرى، ولكن السيد وزير الثقافة ـ في مغربنا الغريب جدا ـ له رأي آخر مختلف، وانطلاقا من سلطته الإدارية، فإنه لا يواجه الأفكار المعروضة، بالأفكار الأخرى الممكنة، ولكنه يكتفي باتهامها، وبمصادرتها، وبمنعها من حقها في الفعل والانفعال والتفاعل، وإن مثل هذا الفعل، لا يمكن أن يكون إلا كفرا بحرية الفكر والإبداع، ويكون ضربا لروح الحوار الديموقراطي في المجتمع.

إن كل الأفكار الأخرى، هي بحسب السيد الوزير شعوذة ودجل وظلامية، ونعرف، أن هذا الاتهام هو مجرد ادعاء، وأن من حقنا ـ نحن أيضا ـ أن نكتشف هذه الشعوذة، وأن نعرف تلك الظلامية، وأن يكون هذا الكشف من طرف المثقفين أنفسهم، وليس من طرف السلطة الوصية على عقول المثقفين، والمغتصبة لحقهم في الجدل الفكري الحقيقي .



أعتقد، بأنه لا يمكن لوزارة الثقافة أن تحقق نهضة ثقافية حقيقية، بالاعتماد فقط على إقامة حظائر المنع، وبإغراق البلاد والعباد بالتعليمات والتوجيهات الحزبية الضيقة



ونعرف، أن الاتهام وحده، لا يجرم المتهمين، والقاعدة القانونية تقول، بأن المتهم بريء إلى أن يثبت العكس، وهل أثبت السيد الوزير حقيقة مزاعمه وادعاءاته ؟ وكيف ؟ ومتى؟ وأين؟ وهل لديه لجنة للتفتيش في الآراء وفي الأفكار وفي النفوس وفي الأذهان، ونحن لا نعلم؟ ومن يكون هؤلاء العلماء والفقهاء الذين يشكلون هذه اللجنة السرية؟ وإذا كان لها وجود، فهي لن تكون بالتأكيد إلا نسخة أخرى للجنة ماكارثي الأمريكية الشهيرة، فهل ترانا نعيش اليوم مكارثية أشعرية جديدة؟

ثم أيضا، ألا يكون اتهام الآخرين، المختلفين فكريا وعقائديا وحزبيا معنا، بالشعوذة والظلامية هو نفسه شعوذة وظلامية؟ أليس شكلا من أشكال الهرطقة الثقافية التي ليس لها معنى، وإن كانت لها ـ بالتأكيد ـ حسابات خفية غير معلنة.

ولست أدري كيف يمكن منع كتب من التداول في معرض للكتاب، مع أنها موجودة في المكتبات العامة، وهي متداولة بين الناس بشكل علني، الشيء الذي يدل على أنها غير ممنوعة، وأن وجودها هذا لم يغير أي شيء في الواقع، فالأرض لم تهتز، والسماء لم تنطبق على الأرض، ولا الأيام والليالي أصابها عطب من الأعطاب، فهي كتب تقول كلاما، وأن هذا الكلام قابل لأن نرد عليه بكلام آخر، وأعتقد أن مثل هذا السلوك ـ الديموقراطي والمدني ـ هو الذي خان الوزير والوزارة معا.

وأمام مثل هذه المشاهد العبثية، والتي لا يمكن أن يكون لها أية علاقة بروح الثقافة الحقيقية، فإننا لا نملك سوى أن نسجل التساؤلات التالية:

ــ هل من مهام وزارة الثقافة، أن تشجع صناعة الكتاب، أم من مهامها أن تخرب هذه الصناعة، وأن تحاصرها بالمنع والقمع، وأن تخنقها باختلاق الاتهامات، وباصطناع الإشاعات والمبررات ؟

ــ وهل دور هذه الوزارة، هو أن تشجع على التفكير، وعلى البحث والاجتهاد، أم أن دورها هو أن تشكك في الفكر، وأن تكبح جماح المفكرين، وأن تتعقب المجتهدين، وأن تحاسب المبدعين، وأن تطارد المخالفين والمختلفين؟

ــ وما هي طبيعة هذه الوزارة الحقيقية؟ هل هي بيت للإبداع والمبدعين، وبيت للفكر و المفكرين، أم أنها جهاز بوليسي غير معلن؟

ــ وهل دورها هو أن تحتفي بالعبقرية، وبعطاءاتها، أم أن دورها هو أن تنبش في ضمائر الكتاب، وأن تفتش أحلامهم، وأن تخضع أحلامهم وأوهامهم للمساءلة البوليسية؟

ــ أليست كل الكتب ـ كيفما كانت وأينما كانت ـ هي مجرد آراء مختلفة ومتباينة؛ آراء لها مرجعياتها وخلفيتها، ولها وزنها وثقلها، ولها قصديتها ومصداقيتها فيها، وأن قيمة هذه الآراء أو تلك، لا يقررها وزير على مكتبه، ولا تبث فيها إدارة رسمية، ولكن يقررها الواقع، وهو وحده الحكم، وفيه تتواجه الآراء، وفيه تلتقي وتفترق، وفيه تتجاور وتتحاور، وفيه تتقاطع وتتصارع، وفيه تعيش قانون الانتخاب الثقافي ـ بدل الطبيعي ـ وتتنازع الحق في البقاء، وفي هذا الواقع دائما، تموت الأفكار الضعيفة والسخيفة بالضرورة، وتنتهي بعض تلك الأفكار المرحلية، عندما تنتهي مدة صلاحيتها، وتتراجع أفكار أخرى كثيرة داخل مضمار السباق، لأن نفسها قصير، وأفقها مسدود، وزاوية رؤيتها حدادة وضيقة، وبالمقابل، فإنه لا تعيش ولا تحيا التطور والاستمرار، سواء في الزمان أو المكان أو في الضمائر، إلا الأفكار الصادقة والشفافة، والتي لها ارتباط قوي بالحق والحقيقة، وبالجمال والاكتمال، وبالواقع والوقائع، وبكل القيم الإنسانية الخالدة والمتجددة، ولعل هذا هو ما يفسر أن كتبا كثيرة عبر التاريخ، منعت من العرض ومن التداول ومن القراءة، سواء من طرف أمير أو وزير، أو من طرف قساوسة أو فقهاء، أو من طرف موظفين في البوليس الثقافي، أو من طرف حكام مستبدين، ولكن تلك الكتب، ورغم سطوة المنع والقمع، استطاعت أن تخترق جدار الزمن، وأن ترحل عبر القارات، وأن تصل إلينا سالمة وفي كامل عنفها وعنفوانها .

ــ وكيف يمكن إقصاء كتاب بدعوى الشعوذة والظلامية؟ وقبل هذا، ما معنى الشعوذة؟ وهل هي كل ما يأتي به الآخرون المختلفون والمخالفون من آراء وأفكار وتصورات؟ ثم أيضا، ألم تكن هذه التهمة نفسها، هي تهمة الكنيسة في القرون الوسطى، وذلك لمواجهة الفكر والمفكرين، ولحرق العلماء، وذلك بدعوى السحر والشعوذة؟

ــ وانطلاقا من أي موقع، يمكن أن يكون هذا الكتاب علما، أو يكون إيديولوجيا، أو يكون سحرا أو شعوذة؟

ــ من موقع الوزير الحزبي والإيديولوجي، والذي هو موقع المنافسة الحزبية، وذلك في فضاء حرب المواقع الطاحنة، وبهذا يصبح للمنع طعم الغش .. الغش في اللعبة السياسية، ويكون بذلك بعيدا جدا عن مجالات الفكر والفن، وعن مجالات المعرفة والعلم، وبعيدا عن معنى الحوار الفكري .

ــ أم من موقع العالم الفاهم، والذي يعرف وحده، دون كل عباد الله في هذا الوطن، ما ينفع الناس وما يضرهم، وبهذا يكون من (الضروري)أن يصادر حرية شعب كامل من القاصرين ومن الأميين، ومن الذين لا يميزون ـ مثله ـ بين الحق والباطل، وبين العلم والشعوذة، وبين الظلامية والنورانية، وأن يوجد قائمة للكتب التي تقرأ، إجباريا، وقائمة أخرى للكتب التي يمكن أن تقرأ بشكل اختياري، وقائمة غير غيرها للكتب التي لا يسمح بأن تقرأ، وقائمة أخرى للكتب التي لا تقرأ إلا بموافقة الوالدين، أو بموافقة المخزن، وقائمة أخرى للكتب التي ينبغي أن تحرق في الميادين العامة؟

ــ وإقصاء كتاب من العرض، أليس اغتيالا معنويا ورمزيا لكل الكتب؟ تماما كما أن اغتيال فرد من الناس هو اغتيال لكل الناس؟ الشيء الذي يدل ـ بلا اشك ـ أننا نعيش اليوم زمن الاغتيال الثقافي والفكري